الأمم المتحدة

S/PV.4844

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٨٤٤

الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نغروبونتي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	إسبانيا	السيد آرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

03-56236 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشارك أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بوجود الأمين العام السيد كوفي عنان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، الوثيقة S/2003/992.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2003/812، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من إسبانيا والكاميرون والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، بلغاريا، الجمهورية العربية السورية، شيلي، الصين، غينيا، فرنسا، الكاميرون، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٥ صوتا.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أود أن أشيد بأعضاء مجلس الأمن على توصلهم لهذا الاتفاق الهام بشأن قرار من الواضح أنه يكتسي أهمية خاصة من حيث معالجة الحالة الشائكة في العراق. العملية كانت صعبة لكن النتيجة تعطي دليلا واضحا على توفر الإرادة لدى جميع أعضاء مجلس الأمن بأن يضعوا مصالح الشعب العراقي فوق كل الاعتبارات الأخرى.

هدفنا المشترك هو استعادة السلام والاستقرار الى عراق يتمتع بالسيادة والديمقراطية والاستقلال بأسرع وقت ممكن. ومما يتسم بأهمية حاسمة للشعب العراقي وللمنطقة وللمجتمع الدولي بأسره أن ننجح في بلوغ هدف جعل العراق بلدا ينعم بالسلام مع نفسه ويعيش في سلام مع جيرانه ويساهم في استقرار المنطقة.

وبصفتي الأمين العام للأمم المتحدة، سأبذل قصارى جهدي لتنفيذ الولاية التي أقرها المجلس، دون أن تغيب عن ذهني القيود التي ينطوي عليها بناء القدرة المطلوبة وواجبي بأن أحرص على سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. وأعرب عن امتناني للمجلس على المرونة التي يمنحني إياها القرار الجديد في هذا الصدد.

رغم أن حضور الأمم المتحدة مقصور في الوقت الحاضر على الحد الأدنى من الموظفين اللازم للقيام بالمهام المطلوبة، فإن عزمنا معقود على مواصلة مساعدة الشعب

العراقي بأقصى ما نستطيع، من داخل البلد وخارجه على حد سواء، وبالدرجة الأولى بتقديم المساعدة الإنسانية.

وعندما تسمح الظروف أعتزم المضي قدما بتنفيذ المهام الأخرى المحددة في القرار. ولا يراودني الشك في أننا جميعا نتطلع إلى اليوم الذي تشكّل فيه، في أقرب وقت ممكن، حكومة منتخبة تعيد للعراق سيادته الكاملة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، الذي اعتمدناه للتو، درسناه بعناية وأوردنا تقييما إجماليا له في البيان الفرنسي - الألماني - الروسي المشترك الذي عممناه على الأعضاء. وبالإضافة الى ذلك، نود أن نشدد على أن الاتحاد الروسي اهتدى، منذ اللحظة التي بدأ فيها العمل بشأن مشروع القرار، بأهداف النهوض، في أسرع وقت ممكن، بتسوية سياسية للوضع في العراق، تحت رعاية الأمم المتحدة؛ ومساعدة الشعب العراقي على استعادة سيادته؛ ومنع إمكانية أن تؤدي الأزمة العراقية الى زعزعة استقرار المنطقة.

استمرار الانحدار نحو الأزمة في العراق لن يخدم مصالح أحد. لذا أصبح من الأمور الجوهرية تضافر الجهود في البحث عن تسوية سياسية مستقرة طويلة الأمد تمكّن العراقيين من أخذ زمام قيادة البلد بأيديهم بواسطة حكومة منتخبة بصورة شرعية، وتمكّن جيران العراق من الشعور بالأمن.

ويسعدنا أنه بفضل جهود روسيا وفرنسا وألمانيا والصين وأعضاء آخرين بمجلس الأمن - مقرونة بجهود الأمين العام - تمكّنا، في سياق التفاوض مع متبني مشروع القرار، من التوصل الى قرار يوفر فرصة حقيقية للوضع العراقي بأن ينتقل من مرحلة الاحتلال الى مرحلة التدابير العملية اللازمة لاستعادة السيادة العراقية.

يشدد مشروع القرار بدون لبس أو غموض على حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بنفسه والتحكم في موارده الطبيعية. ويقضي القرار بوضع جدول زمني محدد للعملية السياسية، بما في ذلك إقرار دستور عراقي، وتشكيل حكومة عن طريق انتخابات ديمقراطية. ويعترف القرار بأهمية تقديم الدعم لتلك العملية من جانب دول المنطقة - في المقام الأول من جيران العراق - ويشدد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير محددة ثابتة في هذه المرحلة لنقل القيادة والمهام الإدارية الى العراقيين أنفسهم. وبانتخاب حكومة للعراق معترف بها دوليا تنتهي أيضا سلطات الدول المحتلة كلية.

ولئن كانت الأمم المتحدة في ظل الظروف الحالية - التي يفتقر العراق فيها الى الأمن - عاجزة عن الاضطلاع بدور كامل في إشاعة النظام في البلد، فإن القرار يخول الأمين العام حق اتخاذ قرارات، في إطار العملية السياسية، فيما يتعلق بالجداول الزمنية وطرائق تشكيل عضوية مؤتمر دستوري وإجراء الانتخابات. ونحن على يقين بأن الأمم المتحدة ستتمكن، مع استقرار الوضع في العراق، من الاضطلاع بالسلطات المنوطة بها في الميادين التي يمكن لها ويجب عليها أن تتولى القيادة فيها. ومن المسائل المبدئية الهامة أن يبلّغ الأمين العام مجلس الأمن بمسار العملية السياسية من جميع جوانبها.

النقطة الأخرى الهامة جدا هي الاتفاق على الولاية التي أقرها مجلس الأمن بالنسبة إلى القوة المتعددة الجنسيات. فبموجب النص النهائي المتفق عليه للقرار تأتي مهام تلك القوة - باعتقاد روسيا - بالدرجة الثانية بعد مهام النهوض باستعادة سيادة العراق، وأن ولايتها ستنتهي حالما يستعيد العراق سيادته. وإذا طلبت حكومة العراق المنتخبة بصورة شرعية بعض المساعدة للحفاظ على الأمن، فإن مجلس الأمن سينظر في الطلب. هذا النص من القرار - إلى جانب التقارير

الدورية التي يطلبها من الأمين العام وقادة القوة المتعددة الجنسيات وسلطة التحالف المؤقتة – يكفل لمجلس الأمن سيطرة دائمة على التسوية السياسية واستعادة العراق، بشكل عام، مكانته. ويمكن للمجلس أن يدخل التعديلات الضرورية على تلك العملية.

في المجال الاقتصادي يذكّر القرار بالحاجة إلى ضمان الشفافية الكاملة في أنشطة صندوق تنمية العراق، بما في ذلك عن طريق تأسيس المجلس الدولي للمشورة والمراقبة بسرعة، الذي تأخر تشكيله أكثر من اللازم دونما سبب مقنع. وبما أن القرار لم يتناول قضايا معلقة مثل مشكلة أسلحة الدمار الشامل العراقية، ومصير المفقودين في القتال أثناء حرب الخليج الأولى، والممتلكات الكويتية، فمن الواضح أن مجلس الأمن يتعين عليه أن يعالج تلك المشاكل، عملا بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

إن القرار الجديد، على وجه العموم ليس، بالطبع، مثاليا. فبنوده لا توفر كلها الظروف الضرورية. والنتيجة التي أحرزناها إنما هي حل توفيقي لا يحسم كل المشاكل. لكننا، في هذه المرحلة، وفي ضوء كل العوامل، نجد فيه عدد الإيجابيات أكبر من السلبيات. وكان من المهم بصورة أساسية أننا تمكّنا، أثناء التفاوض، من التوصل إلى توافق الآراء في مجلس الأمن – وهو أمر أولته روسيا أولوية عليا منذ البداية.

والآن، كأعضاء في المجتمع الدولي، يتعين علينا جميعا – وفي المقام الأول الدول المحتلة – أن نبذل قصارى جهدنا لإنجاز المهمة الأساسية التي حددها القرار، العمل والتيقن من أن اليوم الذي يتمكن فيه العراقيون من التحكم بمستقبلهم سيأتي في أسرع وقت ممكن. ومرة أخرى نشدد على أن القرار يوفر الظروف الضرورية لذلك. وواجبنا الأسمى هو أن نفعل كل ما في وسعنا حتى لا تصبح الأهداف المحددة في القرار حبرا على ورق، وإنما أن يتم تحقيقها فعلا. عندئذ فقط تكون الجهود المبذولة للتوصل إلى الاتفاق على القرار في محلها.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود بدوري أن أرحب بحضور الأمين العام هذا الاجتماع. ونود أن ندلي ببضع تعقيبات حول تصويتنا.

القرار الذي اعتمد للتو يأخذ في الاعتبار شواغل مهمة بشأن نظام ما بعد الحرب في العراق. ويبني القرار على القرارين السابقين ١٤٣٨ (٢٠٠٣) و ١٥٠٠ (٢٠٠٣) بشأن العراق، ويركز على جوانب جديدة. إن متبني القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) بذلوا، برأينا، جهودا حميدة للتوصل إلى نص يراعي المطالب الهامة التي تقدمنا بها. ذلك ما نقدره صراحة وذلك كان أحد العوامل التي حدت بنا إلى الموافقة.

عامل آخر كان أننا والمتبنين نتشاطر نفس الأهداف في العراق: المساهمة في الاستقرار السريع للظروف في العراق، ودعم العملية السياسية والإعمار الاقتصادي في العراق، والنهوض باستعادة الشعب العراقي سيادته عن طريق حكومة ينتخبها بنفسه بطريقة ديمقراطية. تلك الأهداف لن تتحقق ما لم يكن المجلس متحدا بأكبر قدر ممكن. ولذلك عزفنا عن الوقوف في طريق وحدة المجلس.

ولئن كنا نعتبر القرار خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، فإننا ما زلنا نرى أن الأخذ بالتعديلات التي قدمتها ألمانيا وفرنسا والاتحاد الروسي كان سيسفر عن قرار أفضل.

ونحن لا نلمس أي إشارة واضحة إلى أنه سيتم التعجيل بنقل السيادة إلى العراقيين. وكان يمكن تعزيز دور الأمم المتحدة، وخاصة دور الأمين العام، بدرجة أكبر. كما أن إدماج المجلس في عملية التنمية يشار إليه بصورة هزيلة.

أخيراً، كنا نتمنى لو أن المبادئ التوجيهية كانت أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالتوقيت. فهذا الأمر يبدو مهماً

بالنسبة لنا لأن ذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله توضيح أن الحالة السياسية الراهنة في العراق حالة مؤقتة. وفي هذا الإطار، أشير إلى البيان المشترك الصادر عن روسيا وفرنسا وألمانيا، والذي يوضح موقفنا المشترك. وعليه، فلا يمكننا أن نتصور أي التزام عسكري.

ومع ذلك، فإننا نظل متفائلين بقوة بأن مشاركة أوسع من جانب الأمم المتحدة – خاصة الأمين العام – والشعب العراقي وجيران العراق من بلدان المنطقة في عملية الإعمار ستتم بنجاح.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أرحب بحضور الأمين العام معنا في هذه الجلسة الهامة.

لقد قررت فرنسا وألمانيا وروسيا تأييد مشروع القرار الذي اتخذناه للتو والاتفاق على نص بيان مشترك سيصدر هنا في نيويورك.

وإزاء التحديات الكبيرة التي نحن بصددها، نشعر بأن مشروع القرار كان ينبغي أن يذهب إلى أبعد مما ذهب إليه. وكان من المستصوب للغاية بصفة خاصة أن يكون النص واضحاً في تحديد توقيتات زمنية أقرب وأكثر دقة لنقل المسؤوليات والانتقال السياسي. وما زلنا مقتنعون بأنه لكي يتسنى إعمار العراق وتثبيت استقراره، فإن تولي العراقيين السيادي لمصيرهم يمثل نقطة انطلاق ضرورية لإعادة فتح الآفاق السياسية أمام العراقيين؛ وتهميش الذين اختاروا طريق العنف في العراق؛ وتعبئة المجتمع الدولي لصالح العراق. وفضلا عن ذلك، نعتقد أنه من الضروري تماماً أن تقوم الأمم المتحدة بدور رائد في المساعدة التي تقدم للشعب العراقي لإدارة العملية السياسية بنجاح.

ومع ذلك، فإننا ندرك أن واضعي مشروع القرار قد راعوا خلال المفاوضات عدداً من الاعتبارات – فيما يتعلق، مثلاً، بدور مجلس الأمن والأمين العام أو استخدام صندوق تنمية العراق بطريقة شفافة. وكان يمكن أن يُوَلِّد هذا النص أيضاً زخماً مؤسسياً في الاتجاه السليم.

وفي سياق دوامة العنف والإرهاب في العراق والتوتر البالغ في منطقة الشرق الأوسط ككل، نتمنى أن تكون وحدة المجلس من الأولويات. ونتعشم أن يكون القرار المتخذ اليوم خطوة أولى نعتقد أنه سيعقبها خطوات أخرى، لا غنى عنها بنفس القدر.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يمثل التصويت بالإجماع صباح هذا اليوم لصالح مشروع القرار، بحضور الأمين العام، أنباء رائعة لشعب العراق، ولمجلس الأمن وللأمم المتحدة.

فطوال المفاوضات البناءة التي اتسم بها إعداد هذا القرار، وضعت المملكة المتحدة نصب عينيها ثلاثة أهداف رئيسية لهذا القرار: أولاً، تأكيد وتسريع نقل السلطة إلى الشعب العراقي؛ ثانياً، توجيه رسالة واضحة بأن المجتمع الدولي ملتزم بالإعمار السياسي والاقتصادي السريع لعراق حر ينعم بالأمن والاستقرار؛ ثالثاً، أن نضمن، حسبما تسمح به الظروف، قيام الأمم المتحدة بدور حيوي معزز، بالشراكة مع سلطة التحالف المؤقتة، والأهم من ذلك، مع الشعب العراقي.

أما فيما يتعلق بنقل السلطة، فإن القرار الذي اتخذناه واضح تماماً بشأن نقل السيطرة على العراق إلى شعبه في أسرع وقت ممكن. غير أن القرار كان صائباً للغاية إذ لم يحدد للعراقيين توقيتات زمنية مصطنعة لإتمام ذلك النقل. وبدلاً من ذلك، فإنه يضع شعب العراق في مقعد القيادة من خلال الإدارة المؤقتة العراقية. ويعيد التأكيد على سيادة العراق وسلامة أراضيه، وعلى الطابع المؤقت لاضطلاع سلطة التحالف بالسلطات. ويضفي القرار زخماً وهيكلاً

ووضوحاً متزايداً على العملية السياسية. ويحدد لمجلس الحكم مدة شهرين، اعتباراً من اليوم، لكي يقدم جدولاً زمنياً وبرنامجاً يفضي إلى صياغة دستور للعراق وإجراء انتخابات ديمقراطية، ويشرك مجلس الأمن في هذه العملية. وكما ذكرت خلال المفاوضات، فإنه لا يستبعد نقل السلطة إلى حكومة مؤقتة إن كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى قيام عراق ديمقراطي بسرعة أكبر وفي ظل ظروف أكثر استقراراً.

أما بالنسبة لالتزام المجتمع الدولي، فإن القرار يشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى على دعم مجهود إعمار العراق، بما في ذلك وبصفة خاصة من خلال التبرعات الكبيرة التي ستعلن في المؤتمر الدولي للمانحين، المقرر عقده في مدريد. ويبني القرار على الجهود الدولية المبذولة في العراق اليوم التي يشارك فيها بالفعل أكثر من ٣٠ بلداً من خلال تشكيل قوة متعددة الجنسيات تسهم في حماية بعثة الأمم المتحدة وتكفل ظروف الأمن والاستقرار اللازمة لإتمام عملية الإعمار السياسي والاقتصادي بنجاح.

فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة، يعطي القرار الذي اتخذناه للأمين العام حرية التصرف لتعزيز ذلك الدور. وفي حقيقة الأمر، فإنه يطلب إليه أن يفعل ذلك من خلال طائفة واسعة من المجالات التي سبق له أن عددها، بما في ذلك الحوار الوطني، وبناء توافق الآراء والعمليتان الانتخابية والدستورية. ومع أن الافتراض الأساسي وراء هذا القرار هو أن المجلس يريد للأمم المتحدة أن تقوم بدور معزز، فهو يعكس الواقع في الميدان أيضا. وللأمين العام أن يحدد هذا الدور بدقة، حسبما تسمح به الظروف، إلا أن المملكة المتحدة ترحب ببيان الأمين العام الذي أدلى به صباح هذا اليوم، وتتطلع إلى العمل معه ومع الأمانة العامة لتنفيذ هذا القرار.

إن هذا القرار يركز على الأمور العملية، وليس النظرية؛ وعلى ما يخدم الشعب العراقي لدفع العمليات التي يجري تنفيذها قدماً، بدلا من التركيز على بعض المخططات التي تفرض من نيويورك. والمملكة المتحدة تأمل وتعتقد أن هذا القرار الذي صدر بالإجماع يمثل المزيد من التعزيز لجهودنا المشتركة، التي تدعمها الخبرة الفريدة المتوفرة لدى الأمم المتحدة، من أجل بناء عراق أفضل. وكما يوضح القرار، سيكون التقدم في العراق أسرع إذا نحينا انقسامات الماضي جانباً، كما فعلنا صباح هذا اليوم، ووضعنا نصب أعيننا بالدرجة الأولى الحاجة إلى وحدة الصف لتلبية الاحتياجات الراهنة للشعب العراقي.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن نجاح هذا القرار سيتأتى لو أننا جميعاً في المجلس وفي المجتمع الدولي قمنا الآن بتعبئة الجهود لدعم الرسالة التي وجهناها. ونحن متحدون في الرغبة في أن نحقق في أسرع وقت ممكن قيام عراق ديمقراطي ويتمتع بالأمن والاستقرار ويحكمه العراقيون من أجل العراقيين.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بالأمين العام في هذه الجلسة. ويشكر ه على بيانه الهام.

لقد صوت الوفد الصيني مؤيدا القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، الذي اعتمده مجلس الأمن من فوره. ونظرا للحالة في العراق ومطامح المجتمع الدولي المشتركة، كانت الصين ترى دائما أنه من الضروري أن يعتمد مجلس الأمن قرارا جديدا لمساعدة العراق على تحقيق السلم والاستقرار واسترداد سيادته وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقرب وقت ممكن.

إن نص القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) يمثل تحسينا كبيرا لمشروع القرار الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

فهو يتضمن عددا من الأفكار والاقتراحات المعقولة التي تقدمت بها الأطراف المعنية، بما فيها الصين. وما من شك في أن هذا القرار ستكون له أهميته وتأثيره الإيجابي على الجهد الرامي إلى تعزيز العملية السياسية في العراق، والإسراع بنقل الحكم من سلطة التحالف المؤقتة إلى الشعب العراقي، وتعزيز دور الأمم المتحدة تدريجيا وزيادة الشفافية في إعادة التعمير الاقتصادي في العراق.

تلك هي الأسباب التي أدت بنا إلى أن نصوت مؤيدين القرار.

هناك توافق آراء واسع من جميع الأطراف على أنه ينبغي – وتلك هي رغبة الشعب العراقي الشديدة – أن يُكفل دور قيادي للأمم المتحدة في العملية السياسية في العراق، وأنه ينبغي استرداد سيادة العراق مبكرا، بغية تحقيق الهدف المتمثل في أن يدير الشعب العراقي بلده بنفسه. ونحن، شأننا في ذلك شأن العديد من الدول الأعضاء الأخرى، كنا نرى باستمرار أنه ينبغي أن يتضمن القرار نصوصا واضحة وصريحة بشأن هذه المسائل الرئيسية. ولهذا، اتخذنا نظرة تستشرف المستقبل ونهجا عمليا خلال المشاورات، ويحدونا أمل مخلص في المساعدة على تحقيق توافق آراء واسع بين أعضاء المجلس.

وخلال المشاورات بشأن المشروع، قدمت فرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي ودول أخرى، مجموعة من الاقتراحات المعقولة، وقدم الأمين العام أيضا ملاحظات هامة. وقد أكدنا في مناسبات عديدة ضرورة أن ينظر مقدمو مشروع القرار في تلك المقترحات بجدية، وكان من الأفضل لو أن القرار تضمن مزيدا منها، وكوننا صوتنا مؤيدين القرار لا يعني، بالتالي، أننا راضون تماما عن محتوياته.

إن من واجب مجلس الأمن ومسؤوليته أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي. وهو قد اعتمد ٧٠ قرارا بشأن مسألة العراق. ولن يكون القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) آخر القرارات. وعلى أساس التطورات الجديدة، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر مرة أخرى، في الوقت المناسب، في هذه المسائل وكيفية تعزيز دور الأمم المتحدة الهام في العملية السياسية العراقية وكيفية الإسراع باسترداد سيادة العراق.

وينبغي أن نشير إلى أن التاريخ والتجربة أثبتا أن الحل النهائي والمفضل للمسألة يتطلب جهودا ومشاركة واسعة من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي مراعاة آراء الأغلبية العظمى من البلدان العربية والإسلامية، وخاصة البلدان المجاورة للعراق، مراعاة تامة.

أختتم بياني بتكرار التأكيد على أن الصين حكومة وشعبا تهتم اهتماما كبيرا بالوضع الراهن في العراق، وتولي أهمية لإعادة تعمير البلد سياسيا واقتصاديا. ونأمل للعراق، الذي عانى كثيرا من مصاعب الحرب،أن يشهد مبكرا، بفضل الدعم القوي من المجتمع الدولي والمساعدة الفعالة من الأمم المتحدة، استعادة سيادته وأن ينطلق على طريق السلام والاستقرار والتنمية. والصين مستعدة لمواصلة العمل بلا كلل للإسهام في تحقيق الغاية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أشارك زملائي في الترحيب بالأمين العام في هذه الجلسة الهامة.

إن باكستان سعيدة بأن تمكّن مجلس الأمن من العمل بالإجماع بشأن القرار، ونحن نشيد بالمرونة التي أظهرها كل أعضاء المجلس. لقد صوتت باكستان مؤيدة القرار، وأود أن أتكلم قليلا لشرح موقفنا.

ظل موقف باكستان، قبل وبعد نشوب الحرب في العراق في أوائل هذه السنة، مسترشدا دائما باهتمامنا برفاه

الشعب العراقي الشقيق واهتمامنا ببلده. إن باكستان لم تؤيد الحرب. وفي أعقاب الحرب، ظل همنا ضمان توفير المساعدة الإنسانية للشعب العراقي الذي يعاني كثيرا، واستعادة الأمن والاستقرار في بلده وضمان استعادة سيادته واستقلاله السياسي في وقت مبكر.

والقرارات التي اعتمدها مجلس الأمن منذ قيام الحرب – القرارات ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣) و ١٥٠٠ (٢٠٠٣) – كانت، في رأينا، تهدف إلى اتخاذ الخطوات الأولى نحو تحقيق تلك الأهداف. وقد اتخذت عدة تدابير في سبيل تحقيق تلك الأهداف في العراق، بما في ذلك تنظيم المساعدة الإنسانية، وإعادة إحياء الهياكل الإدارية وإنشاء مجلس حكم اعتبره مجلس الأمن تمثيليا بصورة واسعة.

ومن دواعي الأسف، أن الحالة في العراق تطورت بطرق أدت إلي إثارة القلق على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبصفة خاصة، لم يتحسن المناخ الأمني. وقد وقعت هجمات على الوجود الأجنبي المدني والعسكري في البلد. وبشكل مأسوي، حتى الأمم المتحدة، الموجودة في العراق لمساعدة الشعب العراقي، استهدفت بهجوم مدمر في ١٩ آب/أغسطس، أدى إلى مقتل ٢٢ من موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم رئيس بعثة الأمم المتحدة، سيرجيو فييرا دي ميلو. ومنذ ذلك الحين، ظلت هجمات حرب العصابات والإرهابيين تحدث بانتظام يثير الخدر في الجسم، كما ورد في الفقرة الخامسة من الديباجة والفقرة ١٨ من منطوق القرار.

لقد نظرنا إلى البدء في إعداد القرار باعتباره فرصة لمعالجة هذه الشواغل وإنشاء هيكل يمكن أن يؤدي إلى استعادة سيادة العراق واستقلاله السياسي في وقت مبكر. وأيدنا القرار لأننا، بالرغم من التعقيد والتناقضات التي اتسمت بها بعض أجزاء النص، نعتقد أن الأهداف الأساسية تتمثل في استعادة السيادة ونقل السلطة إلى الشعب العراقي، وتحسين المناخ الأمني، وتعزيز إعادة الإعمار الاقتصادي والإسراع بتقديم الإغاثة.

وكان بوسع القرار أن يكسب قدرا كبيرا من الوضوح والمصداقية لو أنه نص صراحة على المبادئ التي ستوجه الانتقال السياسي وصون الأمن وإعادة التعمير في العراق: أي، احترام استقلال العراق السياسي، ووحدته وسلامة أراضيه، وحق العراقيين في أن يختاروا بأنفسهم مصيرهم السياسي وشكل الحكم الذي يبغونه، والسيادة الدائمة والسيطرة على مواردهم الطبيعية، وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية.

وكنا أيضا نتمنى وجود عملية أوضح لاستعادة سيادة العراق في وقت مبكر والإسراع بنقل السلطة إلى الشعب العراقي لتمكينه من التحكم في مستقبله السياسي وموارده الاقتصادية. وذلك حق غير قابل للتصرف من حقوق الشعب العراقي، وهو، شأنه شأن الشعوب الأخرى، من حقه ممارسة ذلك الحق من دون تأخير لا موجب له.

مع ذلك، نلاحظ أن النص يعيد التأكيد على الطابع المؤقت لممارسة سلطة التحالف المؤقتة مسؤولياتها والتزاماتها المحددة في إطار القانون الدولي. ويحدونا الأمل في تسريع الجدول الزمني المشار إليه في النص بغرض إنهاء الاحتلال بسرعة، وفي ترسيخ السلطة العراقية المؤقتة على نحو عاجل عن طريق عملية سياسية واسعة وشاملة تتضمن عناصر سياسية ما زالت الآن خارج المجلس الحاكم.

والعملية السياسية لاستعادة السيادة العراقية بالكامل كانت ستحظى بالمصداقية والقبول داخل العراق وعلى الصعيد الدولي لو جرى تنفيذها تحت سلطة ورعاية الأمم

المتحدة. ونحن نتفهم الشواغل والضغوط التي يواجهها الأمين العام والتي تمنع وجود موظفي الأمم المتحدة الدوليين على الأرض في العراق. ويجب تحسين البيئة الأمنية بغية تمكين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من تأدية دور كامل وحيادي في تحوُّل العراق إلى الاستقلال السياسي. ومع ذلك، فإن إشراف الأمم المتحدة على تلك العملية يمكن أن يسهم بذاته في توليد الثقة في صفوف الشعب العراقي، وهو ضروري لتعزيز المناخ الأمني. لذلك، نحن على ثقة بأن الظروف المشار إليها في القرار والتي تمكِّن الأمين العام من القيام بدور نشط في العملية السياسية العراقية ستتحقق في أسرع وقت ممكن.

وتثق باكستان بأنه رغم المأساة التي حصلت بتاريخ ١٩ آب/أغسطس، فإن الأمم المتحدة لن تكون على استعداد للتخلي عن مسؤولياتها حيال الشعب العراقي. ونحن نرحب ببيان الأمين العام هذا الصباح بشأن ذلك. ويمكن برأينا تأدية الأمم المتحدة لدورها في الأشراف والمساعدة تجاه عملية التحول السياسي في العراق بدون تعريض موظفي الأمم المتحدة لمخاطر غير مقبولة.

إن استخدام قدرات عسكرية ذات مصداقية في العراق ضروري الآن بدون شك لإيجاد بيئة أمنية يمكن في ظلها تنفيذ العملية السياسية وإعادة إعمار العراق. ومع ذلك، يجب أن تكون القوات المنتشرة في العراق مقبولة لدى الشعب العراقي، ويجب أن تحظى بتعاونه الكامل وإلا لن يكون باستطاعتها فرض الأمن. وعلى العكس من ذلك، فوجودها قد يزيد من انعدام الأمن.

لذلك السبب، دعت باكستان باستمرار خلال مشاوراتنا حول مشروع القرار إلى وجوب أن يكون للقوة المتعددة الجنسيات قيد الإنشاء هوية تختلف عن هوية قوات الاحتلال، وأن يأتي انتشارها نتيجة دعوة من الشعب العراقي بموافقة الدول الأخرى في المنطقة. ولسوء الطالع، لم تنعكس تلك الاعتبارات في القرار الذي اتخذناه من فورنا. ففي ظل هذه الظروف، لن تكون باكستان قادرة على المساهمة بقوات في القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

وثمة شواغل على نطاق واسع حيال أن الحالة الأمنية في العراق قد تشهد تطورا. ومنعا لذلك، يجب أن تكون دول التحالف والدول الأخرى التي تساعدها قادرة على أن تحظى بثقة الشعب العراقي وحمله على الاقتناع بأنها تعمل لتحقيق مصالحه. وما لم يتم مواجهة هذا الجانب من الحالة بصورة كاملة، ستظل هناك مقاومة من أولئك الذين يشعرون في العراق بأنهم مستبعدون من العملية السياسية بصرف النظر عن البعد الإضافي للإرهاب الذي ظهر بوتيرة أكبر في العراق.

نحن نتفق جميعا على أن هذا القرار ليس الكلمة الأخيرة بالنسبة إلى العراق. ولا تزال باكستان تعتقد أنه من المستحب أن يبدأ المجتمع الدولي عمليه من المشاورات الواسعة يشارك فيها الشعب العراقي والبلدان العربية والإسلامية بغية التوصل إلى توافق في الآراء على أفضل طريقة لاستعادة العراق لسيادته واستقلاله السياسي، وتحسين بيئته الأمنية، وتعزيز إعادة إعماره. وتقف باكستان على أهبة الاستعداد لكفالة رفاه الشعب العراقي، واستعادة سيادته واستقلاله السياسي، وكفالة وحدة العراق وسلامته الإقليمية، وتوطيد دعائم السلم والاستقرار في المنطقة بأسرها.

إن باكستان تتشاطر وشائج دينية وثقافية وتاريخية قوية مع الشعب العراقي ومع دول أخرى في المنطقة. ونحن نؤيد تطلعاته تأييدا كاملا. وسنقدم كل تعاون ممكن بالسُبُل والوسائل التي يقبلها بهدف تحقيق تلك التطلعات.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): أود أن أرحب أيضا بوجود السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بيننا. لقد انضمت الجمهورية العربية السورية إلى توافق الآراء في مجلس الأمن عند التصويت على القرار الذي اتخذناه للتو، القرار ١٥١١ (٢٠٠٣) بعد التشاور مع ممثلي فرنسا وروسيا وألمانيا والصين، ومع ممثلي الدول المنتخبة في المجلس، بالإضافة إلى الاتصالات التي جرت مع بلدي من قبل حكومات تربطنا بها علاقات صداقة وتعاون، ومن ضمنها اليابان.

وعلى الرغم من أن القرار لا يلبي كل طموحاتنا المرتبطة بتطلعات الشعب العراقي نحو الحرية والاستقلال، لكننا نأمل أن يشكل هذا القرار خطوة متقدمة وحافزا على هذا الطريق، وأن يتم تطبيق الالتزامات الواردة فيه بما يؤدي إلى الإسراع في نقل السيادة إلى العراق لإقرار دستور وانتخاب حكومة تمثيلية معترف بها دوليا، وتعزيز دور الأمم المتحدة وأمينها العام، سيما وأن استقرار الوضع في العراق وصون سيادته ووحدة أراضيه يهم سورية ودول الجوار. وسوف ينعكس إيجابيا على الوضع في المنطقة.

وستواصل سورية بذل كل جهد ممكن من أجل تلبية احتياجات الشعب العراقي، وستعمل على التخفيف من محنته وتوفير متطلبات أمنه واستقراره.

السيد آرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن ارتياح الوفد الإسباني بلا تحفظ حيال أن هذا القرار المهم جدا بالنسبة لمستقبل العراق، قد تم اتخاذه بالإجماع. لقد كانت إسبانيا مقدما لمشروع القرار بعزم اقتناعا منها بأنه يشكل خطوة هامة نحو تحسين حياة العراقيين واستعادة تحكمهم بمصيرهم. ونعتقد أن القرار يمثل نبأ طيبا للشعب العراقي، وللمنطقة وللأمم المتحدة. فالعراق قد استحق – ويستحق – توافق الآراء على نحو صادق في مجلس الأمن ودعمه ووحدته بدون انقسام. إنه شعب عانى طوال ثلاثة عقود من الديكتاتورية ولا بد أن يرى مستقبلا أفضل في انتظاره. ومن شأن هذا القرار أن يساعد على تحقيق ذلك.

وسوف تفيد المنطقة أيضا من وجود بلد يتجه صوب التمتع بالأوضاع الطبيعية وسيلقى التعاون بالتأكيد من البلدان المجاورة ومن المجتمع الدولي.

وأخيرا، يحمل ذلك أنباء طيبة لهذا المجلس وللأمم المتحدة، لأن خلافات الماضي يجري تقليص نطاقها. ونثق أننا سوف نكون بفضل هذه الوحدة غير مقيدين، وأننا سنستطيع أن نبذل جهودا مفيدة لمن هم في أمس الحاجة إليها، وبعبارة أخرى، لشعب العراق.

وأود في الختام أن أعرب عن أفضل تمنياتي لمؤتمر المانحين في مدريد، الذي يمنحه هذا القرار زخما أراده الكثيرون منا ودعوا إليه. ونرى أن هذا المؤتمر يمكن أن يمثل مرحلة هامة من مراحل تطور الشعب العراقي، ويجب أن يكون كذلك.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بالأمين العام في المجلس وأشكره على ملاحظاته الاستهلالية، وعلى إسهامه الهام في المناقشات التي سبقت اتخاذ هذا القرار.

صوتت بلغاريا منذ برهة تأييدا للقرار ١٥١١ (٢٠٠٣). ويشعر وفدي بالغبطة البالغة لاتخاذ هذا القرار بالإجماع لأنه يرى، أولا، أن القرار يبعث برسالة سياسية قوية للشعب العراقي لينبئه بأنه الآن قاب قوسين أو أدنى من استعادة سيادته الكاملة على مصيره. وقد أصبح مجلس الحكم المؤقت الآن معترفا به رسميا كمحاور للمجتمع الدولي في العراق. وترحب بلغاريا بهذا.

وثانيا، يبعث هذا القرار برسالة إلى المجتمع الدولي، يشجعه على تقديم دعمه الكامل للعراقيين في تعمير بلدهم. وستواصل بلغاريا من جانبها مساعدة العراق، فهو بلد تربطنا به روابط صداقة وثيقة، ولا سيما من خلال مشاركة الوحدة البلغارية في القوة الدولية الحديثة الإنشاء.

وقد أصر وفدي طوال المناقشات بشأن نص هذا القرار على أن تؤخذ بعين الاعتبار رغبة الأمين العام في أن يكون لديه الحد الأقصى من المرونة في الاضطلاع بولاية الأمم المتحدة في العراق، وفقا لمقتضيات الحالة على أرض الواقع، وخاصة الحالة الأمنية، حتى لا يتعرّض موظفو الأمم المتحدة لمخاطر لا ضرورة لها. وأود أن أتقدم بالشكر لمقدمي القرار على قبولهم هذا الاقتراح من الوفد البلغاري.

وقد اتسع نطاق الرسالة السياسية الإيجابية في القرار الذي اتخذناه من فورنا بفضل اتخاذه بالإجماع. واتضح في نهاية المطاف أن مواقف غالبية أعضاء المجلس ليست من التفاوت بالقدر الذي كان متصورا في البداية. ونعرب عن ترحيبنا بأنه تسنى القيام بمحاولة أخيرة لإتاحة الفرصة لظهور هذا الإجماع.

وما من شك في أن هذا لن يكون آخر قرارات المجلس بشأن العراق. بل ستتلو قرارات أخرى على نفس الطريق الذي رسمه القرار ١٥١١ (٢٠٠٣)، تشجيعا على نشوء عراق يتمتع بالسيادة والوحدة والاستقرار والديمقراطية.

السيد ماكوييرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بالأمين العام في جلستنا اليوم، وأن أشكره على بيانه.

وقد صوتت شيلي تأييدا للقرار نظرا للأسباب التالية. لقد افتتح اتخاذه مرحلة جديدة في إعادة إعمار العراق على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وينبغي تحليل هذا القرار جنبا إلى جنب مع قرارات مجلس الأمن الأخرى، التي تنقل السلطة تدريجيا إلى الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

ويتضمن القرار عددا من التدابير لأغراض المرحلة الانتقالية السياسية والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة. أما في المجال السياسي، فسيتعين على مجلس الحكم أن يبعث بجدول زمني إلى مجلس الأمن قبل ١٥ كانون الأول/ديسمبر عن إعداد دستور جديد وإجراء انتخابات ديمقراطية. وبالمثل، نظرا لتعقيد الحالة الأمنية، يسمح القرار بأن يكون للأمين العام القرار النهائي بشأن مشاركة موظفي الأمم المتحدة في العملية. وهذا عنصر لا غنى عنه لكي يتسنى للمنظمة الاضطلاع بمهامها بكفاءة. وفي هذا السياق نطلب إلى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن بالتقدم المحرز في عملية نقل السلطة إلى سلطات العراق وشعبه، وكذا مسؤوليات الحكم وسلطاته.

علاوة على ذلك، سوف يعقد مؤتمر دستوري إذا اتسع نطاق تمثيله فإنه سيمثل مرحلة هامة على الطريق إلى استعادة الشعب العراقي لسيادته الكاملة. كما نتوخى دورا هاما تقوم به الأمم المتحدة في مختلف جهود التعمير. وتشمل هذه الجهود تيسير إجراء حوار وطني، وتقديم المساعدة الانتخابية والإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان، والمساعدة في تطوير المجتمع المدني، وتدريب الشرطة، والإصلاح القضائي وإصلاح الإدارة العامة.

وإذا قارنا القرار الذي اتُخذ بالنص المبدئي، يمكن أن نرى سلسلة من التغييرات والتطورات الهامة، وتركيزا على تعددية الأطراف في التعامل مع الحالة في العراق.

وأخيرا، يمثل توافق الآراء العام الذي توصلنا إليه اليوم نموذجا لقدرة مجلس الأمن، بالرغم من الانقسامات التي

شهدناها، على التوصل إلى تفاهمات ينبغي أن يكون شعب العراق المستفيد الوحيد منها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

ولعلي أولا أتوجه مرة أخرى بالشكر للأمين العام على حضوره هنا اليوم، وعلى بيانه الهام والتزامه بتقديم دعمه الكامل لتنفيذ القرار ١٥١١ (٢٠٠٣).

إن تصويت اليوم تصويت على مستقبل العراق. وقد برهن المجتمع الدولي باتخاذه هذا القرار بالإجماع على دعمه الكامل لشعب العراق.

وقد اشتركنا خلال الأسابيع الستة الماضية في مناقشات مكثفة وبنّاءة حول الدور الذي يؤديه المجتمع الدولي في العراق. وأصغت حكومتي بإمعان للشواغل التي أعرب عنها كل عضو من أعضاء المجلس، ونعرب عن تقديرنا الكبير لهذا التبادل الشامل للآراء. وتتمثل المحصلة النهائية في قرار تم تعزيزه، سوف يزيد مشاركة المجتمع الدولي في تحقيق استقرار العراق وإعادة إعماره. وسوف يحقق تعاوننا الشامل مع بلد واقع في منطقة استراتيجية مصالحنا المشتركة في السلام والأمن.

بدأنا هذه المناقشات في أعقاب ثلاثية مدمرة من الهجمات الإرهابية بالقنابل في بغداد: في السفارة الأردنية ومقر الأمم المتحدة ومسجد الإمام علي. وشكلت تلك الهجمات اعتداء على العراق الجديد، كما فعل اغتيال عضو مجلس الحكم الدكتورة عقيلة الهاشمي المأساوي. ولمواجهة هذا التحدي، كان من الضروري أن يعاد التزام المجتمع الدولي، ومن ثم توسيع فرص مشاركة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

ولم تغب الأوضاع على أرض الواقع عن ناظرينا قط في أثناء صياغة هذا القرار. وما برح هدفنا الثابت يتمثل في دعم العراقيين ومن ينضمون إليهم في هذه العملية غير المسبوقة لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار والإنعاش.

وللقرار أربعة عناصر رئيسية. فهو، أولا، يثبت أقدام القيادة العراقية في تحديد أفق سياسي لنقل السلطة ويجعل من الواضح أن القيادة العراقية المؤقتة تجسّد السيادة العراقية خلال الفترة الانتقالية.

وفي هذا الصدد، يؤكد القرار مجدداً على نقطة لم تترك الولايات المتحدة أي شك بشأنها: إن ممارسة سلطة التحالف المؤقتة للسلطات الحكومية في العراق مؤقتة في طبيعتها. ونحن لن نحيد عن هدفنا المعلن المتمثل في نقل مسؤوليات وسلطات الحكم إلى الشعب العراقي في أقرب وقت ممكن عملياً.

ثانياً، ينص القرار، في معرض معالجة عملية الانتقال السياسي البالغة الأهمية، على إعطاء دور موسع للأمم المتحدة يتناسب مع الخبرة الفريدة التي تتمتع بها الأمم المتحدة، رهناً بقدرة الأمم المتحدة في العراق.

ثالثاً، يوفر القرار إذناً من الأمم المتحدة بتشكيل قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة القيادة الموحدة للولايات المتحدة، ويوفر خطة للإسهام في تدريب وتجهيز قوات الشرطة وقوات الأمن العراقية.

رابعاً، يشجع القرار المؤسسات المالية الدولية وغيرها على تقديم مساهمات كبيرة ومستدامة لإعمار العراق وتنمية اقتصاده كدليل ملموس على التزام هذه المؤسسات بصحة اقتصاد العراق واستقراره السياسي.

وبمعالجة القرار الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية الثلاثة، فإنه يوفر أساساً صلباً لمشاركة دولية موسعّة. وتفَحُّص حكومتي هذا النص بعناية على مدى الأسابيع الماضية يعكس التزامنا بانتهاج نهج متعدد الأطراف تجاه هذه المسألة الملحة. إننا نرحب بالذين انضموا إلينا،

بمن فيهم الذين شاركوا في تقديم مشروع القرار، ونحث جميع الدول على أن تنظر في أفضل طريقة للإسهام في الجهود العراقية التي تبذل لصنع مستقبل أفضل. فهذا هو أفضل وقت على الإطلاق لمساعدة العراق.

أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي هذه المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.